مدخل للمالية العامة

إن دراسة اقتصاديات المالية العامة تندرج ضمن ما يسمى بالاقتصاد العام، ولفهم هذا العلم لا بد من التمييز بينه وبين الاقتصاد الخاص:

- ✓ **الاقتصاد الخاص**: هو ذلك العلم الذي يتخذ من النشاط الاقتصادي للفرد والمشروع الخاص في سعيهما لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الخاصة نطاقا لدراسته.
- ✓ **الاقتصاد العام**: ذلك العلم الذي يتخذ من النشاط الاقتصادي للدولة في سعيها لتحقيق أهداف المجتمع مجالا لدراسته.

إن الدولة وفي سعيها لتحقيق وتلبية الحاجات العامة تحتاج إلى الأموال، والتي تجمعها من مصادر مختلفة، وهذا ما يسمى بالإيرادات العامة، كما أنها وفي سعيها لتلبية الحاجيات العامة تقوم بإنفاق هذه المبالغ وهذا ما يسمى بالنفقات العامة، ويسمى الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة برصيد الميزانية العامة.

عناصر المالية العامة: التي تميزها عن المالية الخاصة:

- ❖ من حيث الدافع:
- ❖ من حيث طريقة الحصول على الإيرادات:
- ❖ من حيث الأولوية في تقدير النفقات أو الإيرادات:

وبذلك فنظرية المالية العامة تدرس عموما الأسس التي يمكن على ضوئها حصر وتحديد الحاجات العامة بكافة أنواعها وتبحث في القواعد العلمية والأصول الفنية التي يتعين على الدولة الأخذ بها في تدبير ما يلزمها من موارد اقتصادية.

وتعرف المالية العامة أيضا على أنها: **العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة وموازنة عامة باتجاه تحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**

إن الجدل في نظرية المالية العامة يتمحور حول إشكالية أساسية: من يتحدد أولا: الإيرادات العامة أم النفقات العامة؟

وتندرج الإجابة في خطها العريض إلى محورين: **الفكر الكلاسيكي**: حيث تتحدد الإيرادات العامة حسب النفقات العامة، فالدولة ما عليها إلا أن تحدد كم عليها أن تنفق ومن ثم تقوم بجمع الإيرادات اللازمة والكافية.

أما في **الفكر الحديث:** فإن النفقات العامة والإيرادات العامة كل منهما يتم تحديده لأغراض اقتصادية قد تكون بعيدة عن التوازن بينهما، فقد لا يكون الإنفاق لغرض الإنفاق ويكون لغرض إحداث تأثير على المتغيرات الاقتصادية.

تطور دور الدولة(تطور المالية العامة):

بما أن المالية العامة تعكس دور الدولة الذي يعتمد على النفقات العامة والإيرادات العامة فإن فكر المالية العامة حتما سوف يتبع فلسفة الدولة وقناعاتها حول ما يجب ان تقوم به تجاه أفراد الشعب، وعموما هناك ثلاث مستويات لتدخل الدولة:

1. **الدولة الحارسة: وهي تعتمد على الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على العديد من المبادئ وأهم المبادئ التي ترتبط بموضوعنا هنا: التوازن التلقائي، عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، " دعه يعمل دعه يمر"**

أسس مالية الدولة المحايدة:

- النفقات يتم تحديدها قبل الإيرادات العامة.
- مبدأ توازن الميزانية: الفائض غير مقبول والعجز غير مقبول.
- تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الضرائب على الادخار.
- ضغط الموازنة العامة إلى اقل حجم ممكن.

2. **الدولة المتدخلة:**

أسس الدولة المتدخلة: ظهر هذا الفكر مع ظهور الفكر الكينزي عقب أزمة الكساد العالمي، حيث أصبح يمكن للدولة ان تتدخل إلى جانب الخواص لتحقيق التوازن ودعما للنشاط الاقتصادي والحفاظ عليه من الوقوع في الأزمات، فهو قائم على:

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحقيق توازن الاقتصاد القومي له أولوية على توازن الميزانية.

مراحل المالية العامة المتدخلة:

- المالية العامة المحفزة: وتكون من خلال اتخاذ الدولة لمجموعة إجراءات الهدف منها ليس التدخل في النشاط الاقتصادي ولكن قط محاولة تحفيز الأعوان الاقتصاديين من خلال استخدام أدوات المالية العامة النفقات والإيرادات، الضرائب....الخ

– المالية العامة المعوضة: وتتم من خلال قيام الدولة باستخدام أدواتها المالية لزيادة حجم الطلب الفعال أو العكس في حالة حدوث عجز أو فائض

ما هو الفرق بين المرحلتين؟

الفرق يكمن في أن الأولى تعمل على تحفيز الأعوان فمثلا قد تعمل الدولة على تخفيض الضرائب من أجل خلق حافز لدى المنتجين، أما الثانية فقد تعمل الدولة على تخفيض الضرائب ليس من أجل تحفيز هذا المنتج أو غيره ولكن من أجل زيادة التوظيف مثلا حتى يستطيع عمال جدد أن يتحصلوا على قدرة شرائية إضافية مما يخلق زيادة على مستوى الطلب الفعال.

3. الدولة التي تقوم بالنشاط: وهو أكثر مستوى لتدخل الدولة: الدولة الاشتراكية، الدولة التي تقوم بمفردها بملكية وسائل الإنتاج، وهي أكثر الدولة من ناحية النفقات العامة وبالتالي أكثرها من ناحية الإيرادات العامة التي تعتمد أساسا على ملكية الدولة: الدومين.

الحاجات العامة:

إن تدخل الدولة أساسا يعني تلبيتها لحاجات أفراد المجتمع وهي ما تسمى بالحاجات العامة، وكلما كانت أيديولوجية الدولة ترى أن واجبها تحقيق مستوى أكبر للحاجات العامة كلما زاد مستوى النفقات العامة وبالتالي الإيرادات العامة، والحاجات نوعان: حاجات عامة وحاجات خاصة:

معايير التفرقة بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة:

- من يقوم بالإشباع:
- مصدر الإحساس بالحاجة:
- معيار أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة.
- معيار نطاق تدخل الدولة:

الحاجات العامة: وهي **نوعان:** حاجات خاضعة للاستبعاد وحاجات غير خاضعة للاستبعاد.

- ✓ **حاجيات غير خاضعة لمبدأ الاستبعاد:** جماعية، غير قابلة للتجزئة.
- ✓ **الحاجات الخاضعة لمبدأ الاستبعاد:** الجديرة بالإشباع: قابلة للتجزئة.